دليل رصد حقوق الإنسان

الفصل 02

المبادئ الأساسية للرصد في مجال حقوق الإنسان

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي

المبادئ الأساسية للرصد في مجال حقوق الإنسان

أ. المفاهيم الرئيسية	3
ب. الرصد كوسيلة لتحسين حماية حقوق الإنسان	4
ج. عدم إلحاق الضرر	4
د. احترام الولاية	4
هـ. السعي نحو الوصول	5
و. الإلمام بالمعايير	5
ز. التحلي بحسن التقدير	5
ح. التماس المشورة	5
ط. احترام السلطات	6
ي. المحافظة على المصداقية	6
ك. احترام السرية	6
ل. ضمان الحصول على الموافقة المستنيرة	6
م. احترام التدابير الأمنية	7
ن. فهم السياق	7
س. ضمان المشاركة	7
ع. دمج المنظور الجنساني	7
ف. السعي نحو الاتساق والحرص على المثابرة والصبر	8
ص. التأكد من الصحة والدقة	8
ق. المحافظة على الحياد	8
ر. توخي الموضوعية	8
ش. التصرف بحساسية	9
ت. التصرف وفقاً للقيم الأساسية (النزاهة والمهنية واحترام التنوع	9
ث. ضمان الشفافية	9
خ. السعي نحو الظهور	9

© الأمم المتحدة

أ. المفاهيم الرئيسية

- يجب أن يهدف الرصد إلى تعزيز مسؤولية الدولة عن احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها – وليس استبدالها.
- هناك عدد من المبادئ الأساسية للرصد التي يجب أن يضعها موظفو حقوق الإنسان الذين يضطلعون بوظائف الرصد في الاعتبار واحترامها في جميع الأوقات. وتعد هذه المبادئ ضرورية للرصد الفعال لحقوق الإنسان.

© الأمم المتحدة

ب. المراقبة كوسيلة لتحسين حماية حقوق الإنسان

يعتبر الرصد أحد وسائل تحسين حماية حقوق الإنسان. ويتمثل **هدفه** النهائي في **تعزيز مسؤولية الدولة عن احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها**. ويمكن لموظفي حقوق الإنسان أيضاً أن يلعبوا دوراً وقائياً من خلال تواجدهم. كما يعزز رصد سلوك المكلفين بالواجبات كذلك مساءلتهم. كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من السلوك "المسؤول في مجال حقوق الإنسان".

وتمشياً مع مفهوم رصد حقوق الإنسان، يقوم موظفو حقوق الإنسان على نحو نشط بجمع المعلومات حول الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والتحقق منها، والانخراط مع سلطات الدولة وأصحاب المصلحة الآخرين لحل المشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان وتحديد الحلول الممكنة ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان من خلال اتباع الخطوات المختلفة ضمن دورة الرصد.

وتنطبق المبادئ الموضحة أدناه على جميع أنشطة الرصد التي يتناولها هذا الدليل.

ج. عدم إلحاق الضرر

يقع على عاتق موظفي حقوق الإنسان في جميع الظروف والأوقات الالتزام بعدم تعريض حياة الضحايا والشهود وجميع من يتصلون بهم في إطار عملهم في مجال الرصد وسلامتهم **البدنية والنفسية** وحريتهم ورفاههم للخطر. ويتعين على موظفي حقوق الإنسان بذل كل الجهد لتجنب التسبب في أي ضرر عند القيام بأعمال الرصد. وأفضل شكل من أشكال الحماية التي يمكن لموظفي حقوق الإنسان تقديمها للأشخاص المتعاونين هو أن يكونوا **على دراية بالمخاطر المحتملة لإلحاق الضرر** وأن يمارسوا حسن التقدير وأن يتوخوا الحذر والحساسية في جميع تفاعلاتهم. ومن الأهمية بمكان تذكّر أن **المهمة الأولى لموظفي حقوق الإنسان هي مساعدة الضحايا والضحايا المحتملين للانتهاكات**. ولدى قيامهم بالرصد، يتحمل موظفو حقوق الإنسان مسؤولية الموازنة بين الحاجة إلى جمع المعلومات وخطر إلحاق الضرر بالأشخاص الذين قد يكونون في وضع لا يسمح لهم بتقديم مثل هذه المعلومات. ويعد منع إلحاق الضرر أمراً بالغ الأهمية أيضاً في ضوء القدرة المحدودة لوحدات التواجد الميداني على ضمان سلامة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والشهود عليها. وينبغي على موظفي حقوق الإنسان دائماً تقييم ما إذا كان من الضروري الاتصال بشخص ما قد يصبح معرضاً للخطر نتيجة لذلك الاتصال. ولا ينبغي محاولة الاتصال إذا قرر موظفو حقوق الإنسان أنهم لن يتمكنوا من ضمان سلامة الشخص المتعاون معهم، أو إذا كان خطر إلحاق الضرر مرتفعاً للغاية أو في حال لم يكن لدى موظفي حقوق الإنسان معلومات كافية لاتخاذ قرار مستنير بشأن مستوى الخطر. وكحد أدنى، لا يجب أن تعرض الإجراءات التي يتخذها موظفو حقوق الإنسان أو التي لا يتخذونها الضحايا أو الشهود أو الأفراد الآخرين الذين يتعاملون معهم للخطر.

د. احترام الولاية

تعمل وحدات التواجد الميداني في إطار ولاية المفوض السامي لحقوق الإنسان.[1] وقد توفر اتفاقيات البلد المضيف التي يتم بموجبها تأسيس وحدات التواجد الميداني وقرارات مجلس الأمن التي تفوض عمليات السلام أو البعثات السياسية التي تضم عنصر حقوق الإنسان المزيد من التفاصيل حول ولاية وحدات التواجد الميداني. كما تحدد قرارات الأمم المتحدة التي تُنشئ لجان التحقيق أو بعثات تقصي الحقائق أو اختصاصاتها، ولايات هذه الجهات (انظر أيضاً الفصل حول *رصد حقوق الإنسان وتقصي الحقائق والتحقيق من قبل الأمم المتحدة*). وقد يكون للمنظمات الأخرى، مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ولاية رصد منصوص عليها في القانون الذي أنشئت بموجبه.

ويجب أن يكون كل موظف من موظفي حقوق الإنسان على دراية بولاية وحدة التواجد الميداني وأن يضعها في الاعتبار في جميع الأوقات وأن يتعلم كيفية تطبيقها وتفسيرها في الحالات الخاصة التي يواجهها. كما ينبغي أن يكون موظفو حقوق الإنسان قادرين دائماً على صياغة نهج عملهم ضمن ولاية وحدة التواجد الميداني. ولدى تقييمهم للمواقف المختلفة، يمكنهم النظر في أسئلة مثل: ما هي المعايير الدولية التي تستند إليها الولاية؟ كيف سيتم تنفيذ الولاية من خلال إجراء تحقيق معين أو من خلال متابعة المناقشات مع السلطات أو لدى اتخاذ أي إجراء آخر؟ هل تنفذ وحدة التواجد الميداني ولايتها باتباع مسار عمل معين؟ ما هي أفضل طريقة يمكن لموظفي حقوق

1 قرار الجمعية العامة 141/48.

© الأمم المتحدة

الإنسان من خلالها تفسير الولاية لنظرائهم؟ ما هي الإجراءات التي يؤذن لموظفي حقوق الإنسان اتخاذها بموجب الولاية؟ هل يمكن أن يقع الإجراء الذي يعتزم موظف حقوق الإنسان اتخاذه خارج الولاية؟ ما هي التبعات، إن وجدت، على هذا الإجراء؟

هـ. السعي نحو الوصول

تحتاج وحدات التواجد الميداني إلى وصول كامل ودون عوائق إلى البلدان والأقاليم لتتمكن من القيام بمهامها المختلفة، بما في ذلك أنشطة رصد حقوق الإنسان. ويرد مبدأ حرية التنقل والوصول إلى جميع المناطق، والاتصال المباشر وغير الخاضع للرقابة مع الأفراد والكيانات، ضمن جملة أمور، في الاتفاقات الموحدة مع الدول المضيفة التي تنشئ بموجبها وحدات التواجد الميداني، وفي اختصاصات الزيارات القطرية للإجراءات الخاصة وفي ولايات آليات تقصي الحقائق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان أو الهيئات الأخرى.[2]

و. الإلمام بالمعايير

يجب أن يكون موظفو حقوق الإنسان على دراية كاملة بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة بولايتهم، والتي تنطبق على البلد الذي يعملون فيه. ولا تحدد المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، إن وجب تطبيقه، ولاية موظفي حقوق الإنسان فقط، بل يوفران الأساس القانوني والشرعي لعملهم وعمل الأمم المتحدة في بلد بعينه. فالمعايير الدولية لحقوق الإنسان تحدد الالتزامات القانونية للحكومة وتعكس إرادة (أو موافقة) المجتمع الدولي.

كما يجب على موظفي حقوق الإنسان الالمام بالمعايير الوطنية والإقليمية ذات الصلة بالحالة التي يرصدونها والإشارة إليها حسب الاقتضاء (على سبيل المثال، الدعوة لتنفيذها أو مواءمتها مع المعايير الدولية عندما لا تمتثل للقواعد الدولية لحقوق الإنسان).

ز. التحلي بحسن التقدير

بغض النظر عن عدد **القواعد والإرشادات** وأهميتها ودقتها، إلا أنها **لا يمكن أن تحل محل حسن التقدير** والحس السليم لموظف حقوق الإنسان. ولذلك على موظفي حقوق الإنسان التحلي بحسن التقدير في جميع الأوقات وفي جميع الظروف.

ح. التماس المشورة

تنشأ المعرفة من إجراء النقاشات والمشاورات، ولذلك ينبغي على موظفي حقوق الإنسان **استشارة** زملائهم و/أو المشرفين عليهم **بانتظام** حول الجوانب المختلفة لرصد حقوق الإنسان، لا سيما لدى التعامل مع الحالات الصعبة.

على غرار ذلك، يعمل موظفو حقوق الإنسان عادةً مع العديد من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية. ولذلك عليهم التأكد من القيام بالمشاورات المناسبة مع هذه المنظمات لتجنب الازدواجية أو التعارض المحتمل في الأنشطة. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في الحالات التي تضطلع فيها العديد من المنظمات بأنشطة الرصد (على سبيل المثال، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، ومختلف عناصر بعثات الأمم المتحدة للسلام والبعثات السياسية). وفي هذه الحالات، يمكن لموظفي حقوق الإنسان النظر في عقد اجتماعات تنسيق منتظمة أو إنشاء شبكات أكثر اتساماً بالطابع الرسمي للمساعدة في عملية التنسيق والمشاورات.

2 انظر على سبيل المثال المادة 14 من الاتفاقات المبرمة بين دولة بوليفيا المتعددة القوميات ونيبال من جهة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من جهة أخرى (متاحة على التوالي على الروابط https://www.ohchr.org/ar/countries/bolivia و http://nepal.ohchr.org/en/ index.html والمادة 4 من "الاتفاق المبرم بين المفوضية السامية لحقوق الإنسان والولايات المتحدة المكسيكية بشأن استمرار أنشطتها في المكسيك" (متوفر عبر الرابط https://www.ohchr.org/ar/countries/bolivia واختصاصات بعثات تقصي الحقائق التي يقوم بها المقررون الخاصون/ممثلو اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (E/CN.4/1998/45، الملحق الخامس).

© الأمم المتحدة

ط. احترام السلطات

يتوجب على موظفي حقوق الإنسان أن يضعوا في اعتبارهم أن أحد أهدافهم **والدور الرئيسي لوحدة التواجد الميداني هو تشجيع السلطات على تحسين سلوكها**. وبصفة عامة **لا يتضمن** الدور المتوخى لموظفي حقوق الإنسان **القيام بالمسؤوليات أو الخدمات الحكومية**، وإنما يتوجب عليهم احترام حسن سير العمل في مؤسسات الدولة، والترحيب بالتحسينات، والبحث عن سبل لتشجيع السياسات والممارسات الحكومية المتوافقة مع حقوق الإنسان. ومن الضروري أيضاً إقامة علاقة قائمة على الاحترام مع السلطات والحفاظ عليها.

ي. المحافظة على المصداقية

تعتبر مصداقية موظف حقوق الإنسان أمراً بالغ الأهمية لنجاح أنشطة الرصد. فما لم يثق المحاورون بموظفي حقوق الإنسان، فلن يكونوا على استعداد للتعاون وتقديم معلومات موثوقة. ويعتبر الاتصال الأول مع الضحايا والشهود على الانتهاكات المزعومة أمراً حاسماً ويمكن أن يمهد الطريق للتفاعل في المستقبل. كما تلعب المصداقية دوراً مهماً في العلاقة مع الشركاء، مثل السلطات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني. من هنا يتعين على موظفي حقوق الإنسان التحضير لكل تفاعل مع المحاورين، وأن يتحلوا بالمهنية بمتابعة التزاماتهم وتجنب تقديم الوعود التي لا يمكنهم الوفاء بها.

ك. احترام السرية

يعد **احترام سرية المعلومات** أمراً ضرورياً، إذ قد يترتب على خرق هذا المبدأ عواقب وخيمة للغاية على: (أ) الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات والضحايا والشهود وأي شخص معني أخر (ب) وعلى مصداقية موظفي حقوق الإنسان وسلامتهم؛ (ج) وعلى الثقة التي تتمتع بها وحدة التواجد الميداني بين السكان المحليين؛ ومن ثمّ (د) على فعاليتها. ولذلك ينبغي على موظفي حقوق الإنسان أن يؤكدوا للمتعاونين معهم أنه سيتم التعامل مع هويتهم، وعند الاقتضاء، مع المعلومات المقدمة من طرفهم بسرية تامة، ما لم يتم الحصول على موافقة محددة لاستخدام هذه المعلومات (انظر أدناه). وحتى لو تم منح الموافقة على استخدام المعلومات، فإن موظفي حقوق الإنسان ملزمون بتقييم الآثار المحتملة لهذا الإجراء على سلامة الشخص الذي يقدّم المعلومات والأشخاص الآخرين المتصلين بالحالة (مثل أسرة الشهود). وفي حال كان هناك خطر على سلامة أي منهم، فلا ينبغي على موظفي حقوق الإنسان الكشف عن المعلومات أو القيام بذلك بطريقة لا تعرض هؤلاء الأشخاص للخطر. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون سلامة الضحايا والشهود وغيرهم من الأشخاص المتعاونين من الشواغل البالغة الأهمية لوحدات التواجد الميداني وموظفي حقوق الإنسان؛ ولذلك لا بد أن تتصدر السرية كتدبير لحماية سلامتهم الاعتبارات الأخرى.

ويجب أيضا اتخاذ تدابير خاصة **لضمان سرية المعلومات المسجلة**، بما في ذلك هويات الضحايا والشهود. ويتعلق ذلك بالتسجيل الآمن للمعلومات وتخزينها ومعالجتها بشكل آمن (انظر الفصل حول *حماية الضحايا والشهود وغيرهم من الأشخاص المتعاونين* 📖).

ل. ضمان الحصول على الموافقة المستنيرة

عند إجراء المقابلات مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والشهود وغيرهم من الأشخاص المتعاونين، يجب أن يحصل موظفو حقوق الإنسان على الموافقة المستنيرة من كل منهم على استخدام المعلومات التي قاموا بتقديمها و/أو مشاركتها. وهذا يعني توضيح مبدأ السرية والاستخدام المتوخى للمعلومات وكيفية حمايتها. فعلى سبيل المثال، يجب أن يوضح موظفو حقوق الإنسان المعلومات التي سيتم الاحتفاظ بها بسرية تامة، كهوية الشخص الذي تمت مقابلته وبياناته الشخصية، والمعلومات التي يمكن إدراجها في التقرير، سواء كان تقريراً داخلياً أم عاماً، أو مشاركتها مع الآخرين. ويتعين على موظفي حقوق الإنسان توعية الأشخاص الذين يجرون معهم المقابلات بالآثار المحتملة لاستخدام المعلومات على أمنهم وسلامتهم.

ولا بد أن تكون الموافقة المستنيرة **محددة**: على سبيل المثال، الموافقة على استخدام وحدة التواجد الميداني للمعلومات لأغراض داخلية و/أو خارجية. وعند الاقتضاء، يجب التماس الموافقة لتبادل المعلومات مع الهيئات الأخرى، مثل الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة أو آليات حقوق الإنسان الأخرى، والمحاكم الدولية والإقليمية، وغيرها من الآليات القضائية أو شبه القضائية الوطنية أو الدولية.

© الأمم المتحدة

وحتى عند منح الموافقة المستنيرة للكشف عن المعلومات لطرف ثالث، فإن موظفي حقوق الإنسان ملزمون بتقييم الآثار المحتملة لهذا الإجراء على سلامة الشخص الذي يقدم المعلومات والأشخاص الآخرين المتصلين بالحالة (انظر الفصل حول *إجراء المقابلات والفصل حول حماية الضحايا والشهود وغيرهم من الأشخاص المتعاونين*).

م. احترام التدابير الأمنية

يشير هذا المبدأ الأساسي إلى أمن كل من موظفي حقوق الإنسان والأشخاص الذين يتواصلون معهم. ويتوجب على موظفي حقوق الإنسان حماية أنفسهم ومنظمتهم من **خلال اتخاذ تدابير أمنية منطقية والالتزام بالقواعد الأمنية للأمم المتحدة**. وتشير الأخيرة إلى القواعد القائمة التي يتم تطبيقها على جميع موظفي الأمم المتحدة وكذلك التدابير الأمنية الخاصة بكل بلد التي وضعتها إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن.

ويجب على موظفي حقوق الإنسان أن **يضعوا في اعتبارهم دائماً أمن الأشخاص الذين يقدمون لهم المعلومات** وأن يحترموا المبادئ المترابطة المتمثلة في عدم إلحاق الضرر والسرية والموافقة المستنيرة عند قيامهم بالرصد. ولا يجب أن يقدم موظفو حقوق الإنسان ضمانات غير واقعية فيما يتعلق بسلامة الأشخاص المتعاونين.

ن. فهم السياق

يجب أن يسعى موظفو حقوق الإنسان جاهدين إلى فهم البلد والسياق الذي يعملون فيه، بما في ذلك **التركيبة السكانية والتاريخ والاقتصاد والأجهزة الحكومية والبنية التحتية والديناميات الاجتماعية والثقافة والعادات** (انظر الفصل حول *جمع المعلومات الخاصة بالسياق*). وسيتحلى موظفو حقوق الإنسان بقدر أكبر من المصداقية وسيكونون أكثر فاعلية وتزداد احتمالية تعاون السكان المحليين معهم في حال بذلوا جهداً في تعميق معرفتهم بالبلد الذي يعملون به. كما سيفهمون بصورة أدق الأسباب الجذرية للانتهاكات ويصبحون قادرين على تصميم أنشطة الدعوة المناسبة من أجل المساهمة في وقف هذه الانتهاكات ومنع حدوثها.

ويجب أن يدرك موظفو حقوق الإنسان أن فهم السياق أو الثقافة لا يعني التغاضي عن انتهاكات حقوق الإنسان التي يزعم البعض أنها تتماشى مع سياق أو ثقافة معينة أو قبولها أو تبريرها. ولذلك على موظفي حقوق الإنسان الاسترشاد دائماً بمعايير حقوق الإنسان لدى تقييمهم للانتهاكات.

س. ضمان المشاركة

يقتضي هذا المبدأ أن يضمن موظفو حقوق الإنسان، إلى أقصى حد ممكن، القيام **بالمشاركة والمشاورات الهادفة مع أصحاب الحقوق في الجوانب الرئيسية لرصد حقوق الإنسان**. فعلى سبيل المثال، يجب على موظفي حقوق الإنسان استشارة أصحاب الحقوق في اتخاذ القرار فيما يخص أنشطة الرصد (على سبيل المثال، تحديد أولويات الرصد لوحدة التواجد الميداني). كما يجب أن يكفلوا المشاركة الهادفة للأشخاص المتأثرين في اتخاذ القرارات بشأن الإجراءات التصحيحية (على سبيل المثال، إثارة قضيتهم مع السلطات المحلية). ويرتبط مبدأ المشاركة في المثال الأخير ارتباطاً وثيقاً بمبدأ الموافقة المستنيرة.

ويجب على موظفي حقوق الإنسان أيضاً بذل جهود خاصة لضمان المشاركة والتشاور مع أفراد المجتمع الأكثر تهميشاً الذين يواجهون صعوبات أكبر في الوصول إلى وحدة التواجد الميداني و/أو آليات ومؤسسات الحماية الأخرى.

ع. دمج المنظور الجنساني

يجب على موظفي حقوق الإنسان دمج المنظور الجنساني في رصد حقوق الإنسان. ويستلزم ذلك **استخدام التحليل الجنساني في كل مرحلة من مراحل رصد حقوق الإنسان** لتحديد الجوانب الجنسانية لحالة حقوق الإنسان التي يتم رصدها. وينظر التحليل الجنساني في

© الأمم المتحدة

الاختلافات بين النساء والرجال وبين الفتيات والفتيان، وكيف تؤثر هذه الاختلافات على هيكل مجتمع ما ومؤسساته وقيمه والطرق التي يتم من خلالها التمتع بحقوق الإنسان أو انتهاكها.

ومن بين الطرق المتبعة لدمج المنظور الجنساني في رصد حقوق الإنسان: جمع البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر؛ وإدراج أسئلة أثناء المقابلات حول كيفية تأثير مواقف معينة بشكل مختلف على النساء والرجال والفتيات والفتيان؛ والتأكد من أن التدابير التي تدعو إليها وحدة التواجد الميداني لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان تأخذ في الاعتبار المنظور الجنساني (انظر الفصل حول *دمج النوع الاجتماعي في رصد حقوق الإنسان*).

ف. السعي نحو الاتساق والحرص على المثابرة والصبر

قد يكون جمع معلومات صحيحة ودقيقة لتقييم الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان وتوثيقها والاستجابة لها عملية طويلة وصعبة. ولذلك لا بد أن يتم جمع المعلومات بطريقة متسقة ومن مصادر متنوعة. كما يجب فحص هذه المعلومات ومقارنتها والتحقق منها بعناية. **ولا يمكن دائماً توقع الحصول على نتائج مباشرة**، من هنا على موظفي حقوق الإنسان مواصلة جهودهم حتى الانتهاء من التحقيق الشامل والدقيق، واستكشاف جميع مصادر المعلومات الممكنة، والحصول على فهم واضح ومتسق للحالة. وقد تكون المثابرة ضرورية بشكل خاص عند إثارة الشواغل مع السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرين.

ص. التأكد من الصحة والدقة

يتمثل الهدف المحوري للرصد في توفير معلومات وتحليلات سليمة ودقيقة. وسيشكل التحليل الناتج عن الرصد أساساً للإجراءات الفورية أو المستقبلية مع السلطات المحلية أو لجهود الدعوة التي تضطلع بها وحدة التواجد الميداني، أو سيتم استخدامه من قبل هيئات الأمم المتحدة الأخرى أو آليات حقوق الإنسان. كما يتطلب التحليل السليم والدقيق **معلومات دقيقة وموثقة جيداً**.

كمت تعد **المحاضر الخطية ضرورية** لتجنب الافتقار إلى الدقة والشائعات وسوء الفهم. ولا بد أن تعكس التقارير التي يعدها موظفو حقوق الإنسان تحقيقات مستفيضة وأن يتم تقديمها على وجه السرعة، وأن تحتوي على حقائق محددة وتحليلات دقيقة، بما في ذلك تحليلاً قانونياً وتوصياتٍ مفيدة. كما يجب أن يتجنب موظفو حقوق الإنسان التلميحات المبهمة والأوصاف العامة. ولا بد أن تستند جميع الاستنتاجات كذلك إلى معلومات تفصيلية (انظر الفصل حول *الإبلاغ في مجال حقوق الإنسان*).

ق. المحافظة على الحياد

يجب أن يضع موظف حقوق الإنسان نصب عينه أن وحدة التواجد الميداني لحقوق الإنسان هي هيئة محايدة. ولذلك لا بد أن يتم التعامل مع كل مهمة أو مقابلة يجريها بحياد فيما يتعلق **بتطبيق الولاية والمعايير الدولية الأساسية**. كما يجب التحقيق في الانتهاكات و/أو التجاوزات المرتكبة من قبل جميع الأطراف بنفس القدر من الدقة. ولا ينبغي أن يُنظر إلى موظف حقوق الإنسان على أنه منحاز إلى طرف على حساب طرف آخر.

ر. توخي الموضوعية

يجب على موظف حقوق الإنسان المحافظة على **موقف ومظهر موضوعي في جميع الأوقات**. فعند قيامهم بجمع المعلومات وتقييمها، وعند التواصل مع محاوريهم وفي جميع مراحل الرصد في مجال حقوق الإنسان، لا بد أن ينظر موظفو حقوق الإنسان **بموضوعية في جميع الحقائق**. من المهم أيضاً أن يكونوا على دراية بتحيزاتهم الشخصية والتأكد من أنها لا تؤثر على عملهم في مجال الرصد.

© الأمم المتحدة

ش. التصرف بحساسية

عند إجراء المقابلات مع الضحايا والشهود، ينبغي أن يتصف موظف حقوق الإنسان بالحساسية تجاه **المعاناة التي ربما شهدها الشخص** وبالتالي ابداء قدر من التعاطف. ويجب أن يتصف موظفو حقوق الإنسان بالحساسية بشكل خاص تجاه المشاكل المترتبة على **نبش الجراح** (انظر الفصل حول *إجراء المقابلات والفصل حول الصدمات النفسية والرعاية الذاتية* 📖). كما عليهم توخي الحذر الشديد لدى القيام بأي سلوك أو إطلاق أي كلمات أو عبارات قد تشير إلى أن اهتمامهم بحالة حقوق الإنسان ليس محايداً أو ينطوي على تحيز.

ت. التصرف وفقاً للقيم الأساسية (النزاهة والمهنية واحترام التنوع)

كجميع موظفي الأمم المتحدة، يجب أن يسترشد موظفو حقوق الإنسان بالقيم الأساسية للمنظمة المتمثلة بالنزاهة والالتزام بالأصول المهنية واحترام التنوع في جميع جوانب عملهم.

ويجب على موظفي حقوق الإنسان أيضاً التحلي **بالنزاهة** من خلال معاملة جميع المحاورين وزملاء العمل باحترام وتهذيب، والعمل بصدق وانفتاح وحياد. ويتطلب **الالتزام بالأصول المهنية** القدرة على العمل بكفاءة واجتهاد وهدوء والتزام. أما **احترام التنوع** فيعني القدرة على العمل بفاعلية واحترام وشمولية مع الأشخاص من خلفيات ووجهات نظر مختلفة.[3]

ث. ضمان الشفافية

يجب أن يكون موظفو حقوق الإنسان على **يقين من أن الجهات الحكومية الوطنية والإقليمية والمحلية والمجتمع المدني والسكان المحليين على علم بالعمل** الذي تقوم به وحدة التواجد الميداني. وقد تعني الشفافية، على سبيل المثال، إبقاء السلطات على علم بأنشطة الرصد التي تقوم بها وحدة التواجد الميداني؛ وإعلام المجتمع المدني بالزيارات الميدانية المقررة لمناطق معينة؛ وإبلاغ الضحايا وأسرهم بوضع قضيتهم وردود السلطات.

خ. السعي نحو الظهور

يجب على موظفي حقوق الإنسان التأكد من أن السلطات والمجتمع المدني والسكان المحليين على علم بوجودهم وبأنشطتهم. وفي بعض السياقات، يمكن لحضور موظفي حقوق الإنسان البادي للعيان أن يمنع انتهاكات حقوق الإنسان. وفي كثير من الأحيان، يمكن أن يوفر الحضور النشط والملحوظ على الأرض قدراً من الحماية للسكان المحليين، لأن مرتكبي الانتهاكات المحتملين لا يرغبون عادة أن يكونوا تحت المراقبة. كما يمكن أن تطمئِن أنشطة الرصد الظاهرة الضحايا المحتملين من الأفراد أو الجماعات وأن تساعد في بث الثقة في العمليات الحاسمة الأهمية بعد الصراع، كالانتخابات وإعادة الإعمار والتنمية. وفي بعض المواقف، **يتمثل الرصد الفعّال في أن تَرى وأن تُرى**. ويجب أن يطبق موظفو حقوق الإنسان مبدأ الظهور عندما يكون ذلك مناسباً فقط. وفي بعض السياقات، يفضل التكتم والتواري عن الأنظار، خاصة عندما يكون ذلك ضرورياً لاحترام مبدأي السرية وعدم إلحاق الضرر.

3 للمزيد من المعلومات حول القيم والكفاءات الأساسية للأمم المتحدة، انظر "تطوير الكفاءات في الأمم المتحدة: دليل عملي"، متوفر عبر الرابط https://digitallibrary.un.org/record/700591?ln=en.

© الأمم المتحدة

مصادر الصور:
صور الغلاف الأمامي (مكررة في جميع أجزاء الدليل):
صور الأمم المتحدة/بيكيم إيكبيرزاده؛ صور الأمم المتحدة/بيكيم إيكبيرزاده؛ صور الأمم المتحدة/ لوغان أباسي؛ صور الأمم المتحدة – مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ صور الأمم المتحدة/ ماري فريشون؛ صور الأمم المتحدة/جان-مارك فيريه.

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.
جميع الحقوق محفوظة. يسمح باقتباس المواد الواردة في الإصدار المحدّث من الدليل دون استئذان شريطة الإشارة إلى المصدر. وينبغي إرسال طلبات الحصول على إذن لاستنساخ أو ترجمة النسخة المحدثة من الدليل بشكل كامل أو جزئي – سواء للبيع أو التوزيع غير التجاري – إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على العنوان التالي:

The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
Palais des Nations, 8–14 avenue de la Paix, CH–1211 Geneva 10, Switzerland
email: OHCHR-Publications@un.org

سنكون ممتنين للغاية لتلقي نسخة من أي منشور يشير إلى الدليل كمصدر.

HR/P/PT/7/Rev.1
© 2023 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة في جميع أنحاء العالم

دليل رصد حقوق الإنسان

يشكل هذا الفصل جزءاً من الدليل المنقح حول رصد حقوق الإنسان. فبعد نجاح طبعته الأولى التي تم نشرها عام 2001، قامت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بتحديث الدليل وإعادة صياغته لعرض أحدث الممارسات الجيدة وأكثرها أهمية لإجراءات الرصد التي يضطلع بها موظفو حقوق الإنسان في إطار النهج الموضوع والمطبق من قبل المفوضية.

ويوفر الدليل المنقح إرشادات عملية للمشاركين في رصد حقوق الإنسان، خاصة أولئك العاملين ضمن عمليات الأمم المتحدة الميدانية. ويتناول هذا المنشور بشكل شامل جميع مراحل دورة رصد حقوق الإنسان، ويضع المعايير المهنية من أجل القيام بأداء فعال في عملية الرصد. كما يلقي الضوء على الاستراتيجيات التي تزيد من مساهمة الرصد في حماية حقوق الإنسان.

وبينما يتوفر كل فصل من فصول دليل التدريب على حدة، تم توضيح الروابط التي تربط كل فصل بالفصول الأخرى. لذلك يوصى بقراءة الدليل كاملاً من أجل الحصول على فهم شامل لرصد حقوق الإنسان.

كما تم تصميم هذه الأداة لتلائم الاحتياجات اليومية لموظفي الأمم المتحدة لحقوق الإنسان العاملين في الميدان. غير أن المنهجية التي يحددها على نفس القدر من الأهمية لغيرهم من الموظفين المكلفين بمهام رصد حقوق الإنسان. ولذلك يشجع بقوة استخدام الدليل وتطبيق ما جاء فيه على نطاق أوسع من قبل المنظمات الإقليمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والهيئات الحكومية ذات الصلة وغيرها.

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي